

عندما تتدخل القوى الغربية في شؤون المشرق



يتبنى رئيس الحكومة البريطانية، ديفيد كاميرون، منذ شهر، لغة جديدة في حديثه عن الإرهاب والإسلام والمسلمين البريطانيين، في 12 يناير الماضي، قال كاميرون إن الجالية المسلمة في بريطانيا لا بد أن تتحمل مسؤولية أكبر في مواجهة الإرهاب، مشيرًا إلى الهجمات الإرهابية في العاصمة الفرنسية، أكد كاميرون على أن من الكسل والخطأ القول بأن هجمات باريس لا علاقة لها بالإسلام.

بعد ذلك بأقل من شهر، في 5 فبراير، قال رئيس الحكومة البريطانية إن الدولة لا بد أن تواجه، لا أن تغض الطرف عن الجماعات الإسلامية التي لا تتبنى العنف، ولكنها تتخذ موقفًا غامضًا من القيم البريطانية، مثل المساواة بين الجنسين، الديمقراطية، والاندماج، وضمن خطاب مطول في مؤتمر حول الأمن ببريتسلافا، 19 يونيو، اتهم كاميرون صراحة مسلمي بريطانيا بالتواطؤ مع الأيديولوجية التي تحرك وحشية داعش، قائلًا إن من لا يكافح هذه الأيديولوجية مسؤول أيضًا عن انتشار الثقافة الراديكالية في المجتمع، بمعنى أنه ما دامت أيدولوجية الدولة الإسلامية هي المحرك لأعمالها، وأن هذه الأيديولوجيا تستند إلى فهم ما، مهما كان منحرفًا، للإسلام، فإن المسلمين لا بد أن يقوموا بالدور الأكبر لمناهضة أيدولوجيا الإرهاب الذي تمثله الدولة الإسلامية، وقد عاد رئيس الحكومة البريطانية إلى السردية ذاتها في بيانه حول الهجمة الإرهابية على المنتجع السياسي بمدينة سوسة التونسية، الذي ألقاه أمام مجلس العموم، يوم الإثنين الماضي، 29 يونيو.

رؤساء حكومات دول مثل بريطانيا لا يتحدثون عفو الخاطر حول مسائل مثل الإرهاب والإسلام والجالية المسلمة في بلادهم، لاسيما عندما تكون هذه الجالية عدة ملايين من المواطنين المنتشرين في كافة أنحاء البلاد، والواضح، بصورة أو أخرى، أن رئيس الحكومة البريطانية يرى أن مسألة الإرهاب الإسلامي، الذي تتعده الدولة الإسلامية، هي مسألة أيدولوجية بحتة، أيدولوجيا تستند إلى فهم ما للإسلام، وأن

ما تعانيه الدول الغربية من هذا الإرهاب تتحمل مسؤوليته إلى حد كبير الجاليات المسلمة في الغرب التي لا تقوم بما يكفي لمحاربة هذه الأيديولوجيات الراديكالية وانتشارها في أوساطها. ثمة إرهاب تتعده الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة بها، أو بعض جماعات القاعدة، بلا شك، الأثر الأكبر لهذا الإرهاب يقع على الشعوب المسلمة في دول إسلامية، حيث يسقط الضحايا يوميًا تقريبًا، وبالعشرات أو المئات، ما تعانيه الدول الغربية من هذا الإرهاب هو شأن هامشي، ولا يكاد أن يمثل أية إضافة لتعقيدات الحياة الحديثة وخسائرها، سواء تلك الناجمة عن حوادث صناعية، أو طبيعية، أو عنف عرقي أو جريمة منظمة.

ولكن، إما لأن المجتمعات الغربية لم تعد تحتل مآسي الحياة العادية، أو لأن الطبقات السياسية تجد في تضخيم أثر الإرهاب الإسلامي عليها وسيلة لتعزيز سلطة الدولة، فإن حجم الجدل الذي تحتله مسألة الإرهاب الإسلامي في المجال العام وصل مستويات غير مسبوقة، اللغة التي تحدث بها كامبيرون بدت مبالغية وغير دقيقة إلى حد كبير، بحيث أثارت ردود فعل من الليدي وارسلي، الوزيرة المحافظة السابقة في حكومة كامبيرون ورئيسة حزب المحافظين السابقة، التي حذرت كامبيرون من أنه يقترب من إدانة الجالية المسلمة برمتها، وحتى المسؤول الأول عن مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية البريطانية لم يستطع ابتلاع ما تستبطنه سرديته كامبيرون، وذكر بأن عدد الشبان المسلمين البريطانيين الذين يقاتلون في صفوف داعش لا يتجاوز المائتين، ولكن لغة رئيس الحكومة تغفل عما هو أكبر: مسؤولية القوى الغربية نفسها عن انفجار هذا العنف الهائل في المشرق.

بتشخيصه ذي البعد الواحد، لم يحاول ديفيد كامبيرون ولو مرة واحدة تلمس الدور الذي لعبته التدخلات الغربية في صناعة هذه الفوضى الدموية، أو الاعتذار عن السياسات الغربية في المشرق، ليس منذ وعد بلفور، كما ينبغي، ولكن على الأقل منذ 2001، تعرضت الولايات المتحدة في سبتمبر 2001 لهجمات إرهابية وحشية وغير مسبوقة، ليس ثمة شك في ذلك، ولكن هذه كانت أعمالاً إرهابية، وليس غزواً قامت به دولة أو دول أخرى، وفي عرف العالم، كما في عرف الدول الغربية الرئيسية، الإرهاب هو شغل رجال الأمن والشرطة، والسبيل الأنجع لمواجهته هو الملاحقة الأمنية والشرطية، ولكن مجموعة المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن رأت في الهجمات فرصة، فرصة لإعلان حرب شاملة لإعادة بناء الشرق الأوسط، خلال شهور قليلة، أطيح بنظام طالبان، الذي كان بالرغم من كل المآخذ عليه قد وحد البلاد وحقق الأمن في ربوعها، وأخضعت أفغانستان للاحتلال الأجنبي، ومنذ 2001، وأفغانستان تعيش حربين في آن واحد: حرب ضد الاحتلال، وحرب أهلية، حولت البلاد إلى مرتع للفوضى ومولد للعنف والإرهاب في الجوار.

لم تقتصر الحرب الأمريكية، التي شاركت فيها بريطانيا مشاركة فعالة، على أفغانستان؛ فما إن توهمت واشنطن أنها سيطرت فعلاً على أفغانستان حتى بدأت حرباً جديدة لاحتلال العراق وإطاحة نظامه، بدون أدنى إدراك لتعقيدات العراق الأهلية وحساسيته الجيوسياسية، ومنذ اللحظة الأولى، عملت إدارة الاحتلال على تقويض كل الأسس التي ارتكزت إليها الوطنية العراقية خلال عمرها القصير، قسم الشعب العراقي إلى شيعة وسنة وأكراد، وتركت الجماعات المسلحة على رقاب بعضها البعض، لم يقصد الأمريكيون وحلفاؤهم في إدارة الاحتلال، ربما، تسليم مقدرات العراق للإيرانيين، ولكن هذا بالفعل ما انتهت إليه الأمور، عندما تحتل بلاداً بصورة غير شرعية، وتتعهد مسؤولية إدارة دولة وشعب لا تعرفهما، في أكثر أقاليم العالم حساسية وتعقيداً، فليس من المستغرب أن تكون النتائج خلاف ما توقعت أو خطت، هزم الأمريكيون في العراق وأفغانستان، ولكنهم تركوا خلفهم جماعات وطنية ممزقة، سلمت مقاليد حكمها لأقليات لا هدف لها سوى السلطة والثروة، وخُيلاً فادحاً في توازنات قوى الإقليم.

مرة واحدة خلال العقد ونصف العقد الماضيين أتيحت للأمريكيين وحلفائهم الأوروبيين التدخل من أجل

صناعة الاستقرار والانتصار للشعوب؛ ولكنهم لم يفعلوا، عندما اندلعت حركة الثورة العربية في 2011، كان واضحًا أن الشعوب قررت تحديد مصيرها بنفسها، وأنها بصدد إعلان بداية جديدة، بعد زهاء القرن من الاستبداد وحكم الأقليات والتخلف، حققت الثورة العربية انتصارًا سريعًا في تونس ومصر، وانتصارًا حثيثًا في ليبيا واليمن؛ ولكن لجوء نظامي المالكي والأسد لأقصى درجات العنف الرسمي ضد الشعوب، تسبب في تعثر باهظ في سوريا والعراق.

كل حركات التحول الديمقراطي وجدت مساندة ملموسة من الدول الديمقراطية الأخرى في العالم، لاسيما الدول الغربية، وبدون مثل هذه المساندة ما كان لإسبانيا ولا البرتغال ولا دول أوروبا الشرقية أن تنجز عملية التحول الديمقراطي وصناعة الاستقرار، ولكن الدول الغربية وقفت، ولم تزل، موقف المتفرج على الديمقراطيات الهشة في تونس ومصر وليبيا واليمن، ورفضت أن تمد يد العون للشعوب في العراق وسوريا، والمشكلة أن تكلفة حماية الديمقراطيات الوليدة في مصر وتونس واليمن كانت صغيرة ولا تذكر مقارنة بما تحملته الدول الغربية لحماية عملية التحول الديمقراطي في جنوب وشرق القارة الأوروبية، والأسوأ كما شاهدنا في ألمانيا مؤخرًا، وكما هو متوقع في بريطانيا قريبًا، أن الأوروبيين لم يترددوا في احتضان الانقلابيين العرب، الذين يحاولون قطع مسيرة التحول الديمقراطي والعودة بالبلاد العربية إلى زمن الاستبداد، فأى رسالة ترسلها برلين ولندن للشبان العرب عندما تستقبلان قائد الانقلاب المصري وتسبغ على نظامه الشرعية؟

في كل مرة تدخلت القوى الغربية في المشرق، تركت خلفها بيئة خصبة للانقسام والتشظي واندلاع عنف مديد، وفي المرة الوحيدة التي كان يمكن لتدخلها أن يصنع فرقًا في مصير الإقليم واستقراره، امتنعت عن مد يد العون، هذا ميراث لا يمكن لرئيس الحكومة البريطانية أن يتجاهله، ليس فقط لأن ليس ثمة خلاف كبير حول قصر نظر هذه السياسات، بل أيضًا لأنها تمثل ميراثًا حيًا، لم يزل يتفاعل في حياة الناس وموتهم، ليس من العدل، بالطبع، القول إن هذا الميراث وحده المسؤول عن إرهاب داعش وممارساتها الوحشية؛ فهذه ظاهرة أكثر تعقيدًا من أن تخضع لتفسير واحد، ولكن من الظلم أيضًا أن يتحدث المسؤولون الغربيون وكأنهم بريئون كلية من المسؤولية عن كل هذا الموت والخراب.